

الدور التنموي و التمويلي للصكوك الإسلامية- السودان أنموذجا في الفترة 2012-2021.

The Developmental and Financing role of Islamic Sukuk - Sudan as a model in the Period 2012-2021

بوزيد نسرين¹، فلاق محمد²¹مخبر الدراسات في المالية الإسلامية و التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة ، bouzid.nesrine@cu-tipaza.dz²مخبر الدراسات في المالية الإسلامية و التنمية المستدامة جامعة مصطفى اسطوبولي معسكر، mohammed.fellag@univ-mascara.dz

الاستلام: 2023-01-24 القبول : 2023-04-18

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة الدور التنموي الذي تؤديه الصكوك الإسلامية من خلال تمويل مختلف المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية في السودان في الفترة الممتدة من 2012 حتى 2021، وذلك لما للصكوك من إسهامات متنوعة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة، ومن جهة أخرى دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، وكذا معرفة إسهامات إصدارات الصكوك الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة. و خلصت الدراسة إلى أن السودان قامت بإصدار باقة متنوعة من الصكوك الإسلامية خصصت حصيلتها لدفع عجلة التنمية في الدولة من خلال التنوع في المشاريع الاستثمارية و تشييد البنى التحتية، وكذا استخدام الجزء الأكبر (أكثر من 80 % من إصداراتها) لتمويل عجز الموازنة العامة، إلا أن التجربة لم ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تعيشها الدولة.

كلمات مفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، تمويل عجز موازنة الدولة.

تصنيفات JEL: G23، O1، B59

Abstract: The study aims at knowledge of the role which Islamic sukuk performs through financing different projects of development and infrastructure projects in soudan, during period 2012-2021- sukuk has diverse contributions in realising economical, social development in the country, from a side and from another side, Islamic sukuk in financing deficit in gross domestic product, also know ledge of contribution of issued Islamic sukuk in gross domestic product of country. study comes to conclusion that Soudan issued a variety of islamic sukuk which it's out come assign to push development wheel, in country through diversification of investment projects and construction of structure as: dam and ways and railways and alsousing a part of its issues to finance generale quilibrium deficit, however, that experiment doesn't reach the required level given the economical and political circumstances which the country lives.

Keywords: Islamic sukuk, economical development, social development, financing deficit in gross domestic product.

JEL Classification Codes:G23, O1, B59

1. مقدمة:

يشهد العالم اهتماما متزايدا بالصكوك الإسلامية التي شهدت نموا متزايدا خلال العقدين الآخرين خصوصا بعد أزمة 2008م، وهو مما أسهم في زيادة عدد الأسواق المالية التي سمحت بتداول الصكوك الإسلامية، وظهور أسواق مالية إسلامية ومؤشرات إسلامية للتداول. ولعل سبب هذا الاهتمام هو محاولة الاستفادة من التجارب الغربية، حيث أوجدت نظاما نقديا عالميا ووفر الموارد المالية اللازمة لتمويل النمو الاقتصادي، واستطاع التطور المالي دعم الأسواق المالية العالمية. واستمر نمو إصدارات الأسهم والسندات في الأسواق المالية العالمية وحققت الكثير من الدول نموا متزايدا في ناتجها الإجمالي، حيث أكدت الكثير من الدراسات التطبيقية وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي ونمو الأسواق المالية. وتعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي أثبتت قدرتها في تمويل القطاعات الاقتصادية المهمة خصوصا بعد الأزمة العالمية 2008م، وقد نما إصدار الصكوك الإسلامية في الكثير من الدول العربية والإسلامية وتم تمويل ودعم الكثير من المشاريع و البنى التحتية عن طريق الصكوك. ويمكن اعتبار دولة السودان من الدول السبابة والرائدة، حيث أوجدت نظاما ماليا شاملا في جميع معاملاتها، وأصدرت صكوكا إسلامية لحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات الحقيقية والأكثر كفاءة، ناهيك عن تمويلها بالإضافة إلى الدور المهم الذي تؤديه الصكوك في تمويل عجز الموازنة العامة دون أن تكون لها آثار تضخمية في المستقبل القريب.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في اختلاف بعض الباحثين المهتمين بالتمويل الإسلامي في مدى أهمية إصدار الصكوك الإسلامية و كفاءتها، حيث يوجد شبه تطابق أو تقارب من ناحية المضمون مع السندات التقليدية، من حيث اشتراط الإطفاء بالقيمة الاسمية في بعض الأسواق، وضمائها من مصدرها كي يتم تصنيفها وتداولها في الأسواق المالية العالمية. وفي المقابل يرى البعض بأن الصكوك تعتبر موردا ماليا مهما قد يكون بديلا للسندات التقليدية والافتراض الخارجي من أجل تمويل النمو الاقتصادي أو التنمية، و هذا ما جعل بعض الدول تهتم وتتسابق في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريعها، وتجاوز هذا الأمر بمحاولات لتمويل العجز الحكومي عن طريق الصكوك الذي تجاوز 50% (مجلس الخدمات المالية، 2018، صفحة 26) وهو مما زاد من حدة الانتقادات لإمكانية تساهل الحكومة في الإنفاق العام وتمويل العجز بإصدار الصكوك، ولذا فإن معرفة أهمية الصكوك الإسلامية ودورها في دعم القطاعات الاقتصادية

المهمة التي شاركت في نمو الناتج الإجمالي المحلي في بعض الدول كالسودان كفيل بتضييق هذا الخلاف و إبراز أهمية هذا التمويل الإسلامي. وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث الرئيسية: **فيم يتمثل الدور التنموي والتمويلي الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في السودان؟** وتفرع عنه الأسئلة التالية:

- 1- كيف يمكن للصكوك الإسلامية تمويل العجز الحكومي والمشاريع التنموية نظرياً؟
- 2- ما هي أهم القطاعات الاقتصادية التي تم تمويلها عن طريق الصكوك الإسلامية في السودان؟
- 3- هل استطاعت السودان تمويل عجزها الحكومي بالصكوك الإسلامية؟
- 4- ما مدى مشاركة تمويل الصكوك الإسلامية في نمو الناتج الإجمالي المحلي؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في معرفة الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في السودان من خلال حشد الموارد المالية في الدولة خاصة في ظل نقص العوائد البترولية للدولة وتوجيهها نحو مختلف المشاريع التنموية و تمويل البنى التحتية و كذا الدور التمويلي للصكوك في سد عجز موازنة الدولة بدل اللجوء للسندات الربوية.

أهداف الدراسة:

- إعطاء تعريف للصكوك الإسلامية مع تبيان أنواع الصكوك تبعاً للعقود المالية القائمة عليها.
- إبراز أهم خصائص الصكوك الإسلامية؛ ومحاولة إعطاء تعريف للتنمية، ثم تبيان دور الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والوقوف على دور الصكوك في تمويل عجز الموازنة العامة.
- تبيان أهم إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان، و الدور الذي تؤديه في تمويل مختلف المشاريع التنموية بغية تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية، و كذا دورها في سد عجز الموازنة العامة. و تأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي للسودان.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا الدور التمويلي للصكوك في سد عجز الموازنة العامة، وكذا المنهج التحليلي في تحليل تأثير الصكوك على الأوضاع في البلاد من تنمية و نمو اقتصادي.

تقسيم الدراسة:

المحور الأول: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية وتمويل العجز الموازنا

المحور الثاني: الدور التنموي و التمويل للصكوك في السودان

2. دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية وتمويل العجز الموازناتي

1.2 الإطار العام للصكوك الإسلامية :

لقد برزت الصكوك الإسلامية كأهم أداة من أدوات التمويل الإسلامي التي شهدت انتشارا و ازدهارا واسعا في الكثير من الدول، باعتبارها أداة فعالة في توفير السيولة، وكذا في قدرتها في تمويل القطاعات الاقتصادية المهمة، و المشاركة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

1.1.2 تعريف الصكوك الإسلامية:

لغة: الصك : كتاب وهو فارسي معرب أصله جك، و من معانيه وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك و نحوه. (دوابه، 2009، صفحة 13)

اصطلاحًا: للصكوك الإسلامية عدة تعاريف نذكر منها:

عرفت هيئة المحابة و المراجعة (الأيوبي) AAOIFI الصكوك الإسلامية بأنها: "عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، و قفل باب الاكتتاب و بدء استخدامها فيما أصدرت من أجله". (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامي، 2010، صفحة 467).

عرف مجلس الفقه الإسلامي الصكوك: "أما التصكيك فهو إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان و المنافع و النقود و الديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب. و تصدر وفق عقد شرعي و تأخذ أحكامه". (مجمع الفقه الاسلامي، 2009).

2.1.2 أنواع الصكوك الإسلامية:

تنوعت و تعددت تقسيمات الصكوك الإسلامية و فقا لاعتبارات معينة، منها ما يكون و فقا

للصيغة أي تبعا للعقود المالية في الفقه الإسلامي و تفصل فيها على النحو التالي:

أ- الصكوك القائمة على عقود الشراكة: و تشمل على صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك المزارعة، صكوك المساقات و صكوك المغارسة و نذكرها كمايلي:

- صكوك المشاركة: و هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، و يصبح المشروع أو أصول

- النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم و تدار الصكوك على أساس الشراكة، و ذلك بتعيين أحد الشركاء لإدارتها أو غيرهم بصيغة الوكالة بالاستثمار. (الدماغ، 2012، صفحة 104)
- صكوك المضاربة: هي الوثائق الموحدة القيمة و الصادرة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة فيها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح أو الإيرادات المتحققة من المشروع المستثمر فيه، بحسب النسب المعلنة على الشيوخ المتبقية من الأرباح الصافية لإطفاء قيمة السندات جزئيا حتى السداد التام. (العمراوي، 2013، صفحة 03)
- صكوك المزارعة: هي وثائق يصدرها مالك أرض يرغب في تمويل زراعتها على أساس عقد المزارعة الشرعية و اقتسام المحصول بين مالك الأرض و من يقوم بزراعتها بأمواله حسب الإنفاق. (توفيق، 2015، صفحة 85)
- صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي الأشجار المثمرة، و الإنفاق عليها و رعايتها، و يصبح لحامل الصك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد. (الدماغ، 2012، صفحة 120)
- صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك الأرض محل التعاقد لتمويل تكاليف الغرس بموجب عقد المغارسة و يتشارك حملة الصكوك في الأشجار التي تم غرسها، و في الأرض التي تم الغرس عليها، و يصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض و الغرس. (بن زراع و خروف، 2019، صفحة 421)
- ب.- الصكوك القائمة على عقود البيوع:** و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع و هي كالتالي:
- صكوك المراجعة: وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مراجعة و تصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك.
- صكوك السلم: وثائق متساوية القيمة تصدر لتحصيل رأس مال السلم و تصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.
- صكوك الإستصناع: وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة و يصبح المصنوع مملوكا لحامل الصكوك. (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامي، 2010، صفحة 474)

ت- الصكوك القائمة على عقود الإجارة: تمثل صكوك الإجارة حصة شائعة في ملكية أصول متاحة للاستثمار، سواء أصول حقيقية أو منافع أو خدمات أو مزيج من ذلك كله، و هي أشهر أنواع الصكوك على الإطلاق (ميرة و بن محمد، 2008، صفحة 59).

ث- الصكوك القائمة على عقود التبرعات (الوقف): وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف سواء أكانت هذه الأموال أصولاً ثابتة كالعقارات أو أصولاً منقولة كالنقود أو حقوق معنوية كحقوق التأليف و براءة الاختراع". (حلوي، 2017، صفحة 408)

3.1.2 خصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بجملة من الخصائص نذكرها في:

- تقوم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة: مالكو الصكوك يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، و يتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم.
- وثائق تصدر باسم مالكيها بصفات متساوية القيمة: تصدر الصكوك بصفات متساوية القيمة لأنها تمثل حصة شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، و ذلك لتسيير شراء و تداول هذه الصكوك.

- تصدر و تتداول وفق للشروط و الضوابط الشرعية: تخصص حصيلة صكوك الاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية (بن عمارة، 2011، صفحة 55)
- الصكوك تمثل ملكية شائعة في الموجودات دون ملكية التصرف: فالربح المترتب عن الصكوك الإسلامية يكتسب شرعيته من مُلك حملة الصكوك لهذه الورقة المالية. الملك سبب شرعي لاستحقاق الربح. و بقصد بالملكية ملكية جزء مشاع من الموجودات ذات عائدات و لا تمثل ديناً في ذمة المصدر. (العيفة، 2018، صفحة 124)

- تحمل أعباء الملكية: فعلى حامل الصك أن يتحمل كل الأعباء المترتبة عن ملكيته الشائعة للموجودات الممثلة في الصك سواء كانت الأعباء عبارة عن هبوط القيمة أو ضرائب الملكية أو مصاريف استثمارية أو مصاريف الصيانة الأساسية و مصاريف التأمين إن وجدت و ما دون ذلك يمكن اشتراطه على المستفيد.
- انتفاء ضمان المضارب أو الوكيل أو الشريك: تتميز كل من المضاربة و المشاركة و الوكالة- و هي صيغ التمويل التي تدار بها عملية التصكيك، بتنافيتها مع الضمان، فلا يتحمل مصدر الصكوك الخسارة، و لا

يضمن رأس مال حامل الصك (الأصول التي تمتلها الصكوك)، أو أن يضمن أحد حملة الصكوك غيره، لأن هذا يُحوّل العملية إلى ربا. (أبو غدة، 2002، صفحة 40)

- إصدار الصكوك على أساس صيغ التمويل الإسلامية: فالصكوك يمكن أن تصدر بكافة صيغ التمويل الإسلامية كالمضاربة و الإجارة و المزارعة، و عندئذ يسمى الصك بالصيغة التي يصدر بها، و تحكمه ضوابط و أحكام تلك الصيغة. (سمحان و مبارك، 2009، صفحة 298)

2.2 دور الصكوك في تحقيق التنمية

تؤدي الصكوك دوراً هاماً في تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فهي تعمل عن طريق حشد الموارد المالية و تعبئة المدخرات إلى تمويل الاستثمارات التنموية و مشاريع البنى التحتية، التي من شأنها أن تدفع بعجلة النمو في اقتصاد الدولة من جهة و من جهة أخرى تسعى لتحقيق التنمية الاجتماعية.

1.2.2 تعريف التنمية:

تُعرف التنمية من المنظور الإسلامي بأنها: العمل في الإنتاج بكافة العناصر التي تؤدي إلى عمارة الأرض التي استخلف الله عز وجل الإنسان في عمارتها، كما تشمل تسهيل جلب الرزق على الناس، و العدالة في توزيع نتائج عملية النمو . (الحياط، 2004، صفحة 21)

فالتنمية حسب المفهوم الإسلامي تقوم على الجمع بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية، و تتناول الاستخدام الأمثل للموارد التي وهبها الله جل جلاله للإنسان و سخرها له، مثل الأراضي الزراعية. الغابات، و البحار. (الدماغ، 2012، صفحة 120)

2.2.2 دور الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تؤدي الصكوك الإسلامية دوراً هاماً في تحصيل الأموال و توجيه حصيلتها نحو مختلف المشاريع التنموية و كذا حشد و تعبئة الموارد المالية و توجيهها نحو إنشاء مشاريع البنى التحتية المختلفة و كذا تعد وسيلة فعالة في تمويل عجز موازنة الدولة.

- دور الصكوك في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية:

إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقة يعتبر خياراً أمثلاً خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال، لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معاً و هما تعبئة الموارد و ضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أن التحدي الكبير و الرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية

على تعبئة الموارد المالية، و إنما في طريقة استخدام هذه الموارد، بحيث تقرب بين تلك الموارد و بين الهدف التنموي المنشود منها، و عليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد. (ناصر و بن زايد، 2014، صفحة 08)

- دور الصكوك في تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى :

تزايد اهتمام الدول و الأسواق المالية على الصكوك الإسلامية كأحد الأدوات المالية الإسلامية التي تساهم بصورة فعالة في تمويل المشاريع الكبرى، و خاصة مشاريع البنية التحتية، و بدأت الكثير من الجهات بالاعتماد على سوق الأوراق المالية الإسلامية كمصدر من مصادر التمويل.

و تشير تجارب البلدان المختلفة إلى أن مشروعات البنية التحتية الاقتصادية الممولة بواسطة عمليات تصكيك إسلامية (مثل مشروعات الطرق و الموانئ و الطاقة) هي المرشحة لإيجاد نوع من المشاركة مع القطاع الخاص فيها، أكثر من مشروعات البنية التحتية الاجتماعية(كالرعاية الصحية و التعليم) و ذلك لعدة أسباب لعل أهمها أن مشروعات البنية التحتية الاقتصادية غالباً ما تتمتع بالسلامة المالية و تعالج اختلافات واضحة في مسار البنية التحتية. (جلال الدين، 2014، صفحة 127)

- دور الصكوك في تعبئة و حشد الموارد المالية:

تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع و تعبئة المدخرات من مختلف الفئات و ذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط و طويل، و تنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، و تنوع أغراضها، و كذا تنوعها من حيث طريق الحصول على العائد، و من حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى ذلك تتميز الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة لأنها لا تتعامل به أصلاً، كما الصكوك لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم إيجابياً، لأن هذه الصكوك تمثل أصولاً حقيقية في شكل أعيان و خدمات. (دوابه، 2009، صفحة 27)

إن تكثيف نشاط التصكيك يساهم في زيادة تعبئة المدخرات و يؤدي إلى التوسع في تصكيك الاستثمارات و المشروعات و تسييلها، كما تزيد نسبة استقطاب المدخرين (المودعين) بفضل خصائص الصكوك و مميزات تتسم بها الصكوك الإسلامية.

3.2.2 دور الصكوك في تحقيق التنمية الاجتماعية:

تؤدي الصكوك الإسلامية دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة و كذا من خلال التقليل من مشكلة البطالة و يمكننا التفصيل في ذلك من خلال:

- دور الصكوك في تحقيق التوزيع العادل للثروة:

تعد الصكوك وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح و الخسائر، فالصكوك القائمة على أساليب المشاركة تتضمن عموماً عدالة توزيع الأرباح. (العثماني، 2010، صفحة 06) تعد الصكوك الإسلامية وسيلة للتوزيع العادل للثروة، فهي تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج من المشروع بنسبة عادلة، و بهذا تنتشر الثروة على نطاق أوسع دون أن تكون دولة بين الأغنياء المعدودين. و ذلك من أعظم الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الإسلامي. (بن عامر، 2008، الصفحات 131-134)

- دور الصكوك في حل مشكلة البطالة:

يقوم الاستثمار الإسلامي على مبدأ ساهم غيرك بالمال و العمل ليكون القضاء على البطالة أمراً مكتملاً، وهذا هو حال الصكوك الإسلامية و التي تساهم في القضاء على مشكلة البطالة. (بريكة و مرابطي، 2017، صفحة 189)، تساهم صكوك الاستثمار الإسلامية في القضاء على مشكلة البطالة حيث أن الاستثمار في الصكوك يقوم على الاستثمار الحقيقي و ليس الوهمي و منه تشغيل حقيقي لليد العاملة و خفض البطالة، و زيادة مستوى التشغيل و كذا تشغيل الأموال المعطلة.

3.2 دور الصكوك في تمويل عجز موازنة الدولة

تعد مشكلة العجز في الموازنة العامة من أكبر المشاكل الاقتصادية التي تُوَرِّق الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، حيث عرفت الكثير من الدول صعوبات في حشد الموارد و تعبئتها لتمويل الحكومات، فكان لا بد من اللجوء إلى الصكوك الإسلامية بدل اللجوء للسندات الربوية.

1.3.2 مفهوم عجز الموازنة العامة:

- **تعريف الموازنة العامة:** هي توقع و إجازة للنفقات و الإيرادات العامة ن مدة مستقبلية غالباً ما تكون سنة. (البابلي، 2009، صفحة 160)

- مجموع الإيرادات و النفقات العامة المقدر للفترة الزمنية القادمة و التي غالباً ما تكون سنة في سبيل تحقيق الأهداف العامة المتفق مع أحكام الشريعة العامة. (الشايحي، 2005، صفحة 33)

- **تعريف عجز الموازنة العامة:** " قصور الإيرادات العامة المقدر للدولة عن سداد النفقات العامة المقدر. (راتب ي.، 1999، صفحة 92)

2.3.2 تمويل عجز الموازنة العامة بالصكوك:

بالرغم من أن الأدوات المالية التقليدية تعطي حلول مؤقتة لإشكالية عجز الموازنة العامة، إلا أنها تتسبب لاحقا في زيادة نفقاتها و إحداث أضرار تضخمية، و زيادة الأعباء العامة على الأجيال الحالية و القادمة نتيجة طبيعتها الربوية و التضخمية؛ و تعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم الابتكارات القادرة على أن تكون البديل الأنسب لهذه الأدوات في تمويل عجز الموازنة العامة. (زرवाल، 2014، صفحة 16)

و يمكن للصكوك أن تكون ذات فعالية و تحقق مبتغاها في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال

سحب قدر من مدخرات الأفراد، كما يجب أن تكون بقيم اسمية صغيرة تمكن صغار المدخرين من

الاكتتاب فيها، و من بين أهم أنواع الصكوك لتمويل العجز نذكر ما يلي:

- **صكوك المضاربة:** يمكن أن تستعمل هذه الصيغة التمويلية الاستثمارية لتغطية جزء من عجز موازنتها

العامة عن طريق طرح صكوك المضاربة، بدلاً من سندات الخزينة، لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها

العام (التزامات الخزينة العامة). (يونس، 1998، صفحة 181)

- **صكوك المشاركة:** يمكن لصكوك المشاركة أن تكون بديلا للإقراض الخارجي بحيث يتم ذلك من خلال

تجميع المدخرات الأفراد في مؤسسات استثمارية (صناديق استثمارية) تقوم بدورها بالبحث عن مجالات

للاستثمار، كما يمكن أن يتم ذلك من خلال مشاركة المستثمر المحلي (قطاع خاص أو عام) مع مؤسسات

التمويل الأجنبية. (خرايشة، 1992، صفحة 663)

- كما تقوم الحكومة متمثلة في الخزينة العمومية بإصدار صكوك المشاركة الحكومية بأسعار محددة، و تقوم

ببيعها للجماهير أو للبنوك التجارية. (راتب ح.، 1999، صفحة 92)

- **صكوك السلم:** يمكن لبعض الدول إصدار صكوك سلم متعلقة بالنفط تسمى صكوك سلم نفطي.

(كردودي، 2007، صفحة 134)

- **صكوك الإستصناع:** يمكن للدولة استخدامه بصورة رئيسية للإنشاءات، و توريد السلع و المعدات

ووسائل النقل، و يكون ربح البنك هو الفرق بين كلفة الإنشاءات و ثمن بيعها للحكومة بعقد

الإستصناع. (قحف، 1997، صفحة 49)

- **صكوك المراجعة:** يمكن أن تستخدم المراجعة بغرض توفير مستلزمات الإنتاج، من المواد الخام و السلع

الوسطية و المعدات و الأجهزة، مما يساهم في دفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. (لعمارة، 1999،

صفحة 73)

3. الدور التنموي و التمويل للصكوك في السودان

1.3 تجربة السودان في الصكوك الإسلامية

تعتبر السودان من الدول الإسلامية السبّاقة في إصدار الصكوك الإسلامية ، لما تتميز به من خصائص أهمها توافقها مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، وسيلة هامة لتعبئة و حشد الموارد و توجيهها نحو مختلف المشاريع التنموية في الدولة، بالإضافة إلى تمويل العجز في موازنة الدولة، كما يستعمل بنك السودان المركزي الصكوك كأداة لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة، و سنحاول من خلال ما سيأتي ، التعرف على أهم الصكوك المصدرة في السودان، ثم مساهمة الصكوك في تحقيق التنمية و تمويل العجز في الموازنة العامة، و في الأخير تأثير الصكوك الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي للسودان.

1.1.3 التعريف بشركة السودان للخدمات المالية المحدودة:

هي شركة مملوكة لبنك السودان المركزي بنسبة 99% و وزارة المالية و التخطيط الاقتصادي بنسبة 1%، تتم إنشاؤها في عام 1998م برأس مال مصرح قدره 10 مليون جنيه سوداني و رأس مال مدفوع قدره 2 مليون جنيه سوداني. تعمل هذه الشركة كمدير للصناديق الاستثمارية التي على أساسها يتم إصدار السندات المالية المختلفة فيما يعرف ب" الشركة ذات الأغراض الخاصة" Special SPV Purposes Vehile، حيث استحدث بنك السودان المركزي بالتعاون مع وزارة المالية و التخطيط الاقتصادي عدداً من الأوراق المالية التي تتماشى مع النظام المصرفي الإسلامي كبداية لعمليات السوق المفتوحة التقليدية (Open Market Operations OMOs)، و ذلك بغرض إدارة السيولة. تعمل شركة السودان للخدمات المالية كوسيط مالي بين الجهات المصدرة للسندات السيادية (شتم، شهامة، صرح، شهاب، شامة، شاشة، بريق) و بين الجهات الحاملة لهذه السندات أي أنها تتولى عملية الاكتتاب (الإصدار) لهذه السندات و سداد الأرباح لحملة السندات سواء كانوا أفراد أو مؤسسات و ذلك إنابة عن وزارة المالية و التخطيط الاقتصادي أو بنك السودان المركزي(شتم، شهاب).

واصلت الشركة حتى عام 2021 تنظيم المزادات في السوق الأولية المالية ببيع شهادات مشاركة الحكومة(شهامة) و شهادات الاستثمار الحكومية(صرح) و الأوراق المالية الأخرى.

2.1.3 أنواع الصكوك الإسلامية المُصدرة في السودان:

و فيما يلي أهم أنواع الصكوك التي تصدرها شركة السودان للخدمات المالية المحدودة:

- **شهادات المشاركة الحكومة (شهادة):** هي عبارة عن شهادات تقوم على أساس المشاركة تصدرها وزارة المالية و التخطيط الاقتصادي منذ عام 1999 م نيابة عن الحكومة السودان، و هي شهادات قصيرة الأجل مدتها عام. تهدف الشهادات إلى استقطاب المدخرات القومية و تشجيع الاستثمار، و توفير أداة لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي و سد عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية، و تطوير أسواق رأس المال المحلية و الإقليمية، و تحقيق عائد مجز للمستثمرين.
- **شهادات الاستثمار (صرح):** بدأ إصدارها في 2003م بناءً على صيغة المضاربة، و تستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية و قطاعات الصحة و التعليم و المياه في ولايات السودان المختلفة و يتراوح أجلها من 2-6 سنوات. تهدف الصكوك إلى تجميع المدخرات القومية و الإقليمية و تشجيع الاستثمار، إدارة السيولة على المستوى الاقتصادي الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة، تطوير أسواق رأس المال المحلية و الإقليمية، توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية، تقليل الآثار التضخمية و ذلك بتوفير تمويل مستقر و حقيقي للدولة.
- **شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة):** بدأ العمل بها في 2010م، و يتم إصدارها بناءً على صيغة الإجارة بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة و تأجيرها لوزارة المالية و التخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية. و تهدف هذه الشهادات إلى توفير فرص استثمارية مربحة، و تنشيط العمل بسوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإضافة إلى توفير موارد مالية حقيقية للدول بدون ضغوط تضخمية.
- **شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة):** بدأ عمل بهذه الشهادات في 2013م ، و هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (4 سنوات)، أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الإجارة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء و تأجيرها لوزارة المالية و التخطيط إجارة تشغيلية للشركة السودانية لتوزيع الكهرباء. تهدف إلى تحقيق موارد مالية حقيقية للدولة بالإضافة إلى تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.
- **شهادات الاستثمار إجارة البنك المركزي (شهاب):** هي عبارة عن صكوك تم إصدارها في 2005م، تقوم على عقد المضاربة بين المستثمرين كأرباب المال و شركة السودان للخدمات المالية كمضارب و وزارة المالية المستفيدة من التمويل، الهدف منها تمويل مشاريع البنى التحتية و قطاعات الصحة و التعليم و المياه

في مختلف ولايات السودان، تم تصفية الشهادات في أواخر 2014م لدى المصارف و آلت ملكيتها لبنك السودان المركزي.

- **شهادات صندوق الذهب (بريق):** هي عبارة عن صكوك قصيرة الأجل أصدرت في 2018 م ، لمدة عام قابلة للتجديد، و هي صكوك استثمارية قائمة على أساس صيغة المضاربة المقيدة(شراء و بيع الذهب)، تهدف إلى حشد المدخرات القومية و تشجيع الاستثمار، توفير أداة لإدارة السيولة ، مساعدة بنك السودان المركزي على توفير النقد الأجنبي ، بالإضافة إلى تطوير أسواق المال المحلية.

- **شهادات إجارة البنك المركزي (نور):** هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (ثلاث سنوات) برأس مال قدره 758 مليون دولار أمريكي و بقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة و بعائد سنوي متوقع في حدود 7 % ، و قد أنشئ الصندوق في 2012 بعقد المضاربة المقيدة بغرض حشد أموال المستثمرين و توظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء، يسعى الصندوق لتوفير فرص استثمارية بالنقد الأجنبي تحقق عائدا مجزيا لحملة الشهادات من أفراد و مؤسسات.

شهادات نور لإجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور) تم تصفيتها في 2014، و هي

بالدولار الأمريكي.

الجدول رقم (01): القيمة الإجمالية لمبيعات الصكوك الإسلامية في السودان في الفترة

وحدة: مليون جنيه

من(2012_2021)

السنوات	شهامة	صرح	شامة	شاشة	شهاب	بريق	الإجمالي	معدل النمو
2012	13.025	1.476	1.892	-	243	-	16.636	-----
2013	14.134	841	1.892	2.243	243	-	19.353	16.33 %
2014	15.773	828	1.892	2.243	243	-	20.979	8.40 %
2015	18.446	904	1.892	2.243	-	-	23.485	11.94 %
2016	20.555	829	1.892	2.243	-	-	25.519	8.66 %
2017	23.831	819	1.892	2.243	-	-	28.785	12.79 %
2018	26.842	1.052	1.892	2.243	-	1.544	33.573	16.63 %
2019	30.029	1.052	1.892	2.243	-	-	35.316	5.19 %
2020	32.281	1.424	1.892	2.243	-	-	37.840	7.14 %
2021	34.783	1.482	1.892	2.243	-	-	40.400	6.76 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك السودان للسنوات 2012-2021.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (01)، أن مبيعات الصكوك الإسلامية في السودان في تزايد مستمر

خلال فترة الدراسة، من 16.636 في 2012 م حتى أصبح 40.400 مليون جنيه سوداني في

2021م، أي نمو بمعدل 40 %، وما يلاحظ أيضا أن السبب الرئيسي لهذه الزيادة راجع بالأساس للزيادات في الصكوك الحكومية شهامة، مقارنة مع باقي الصكوك التي تتميز بالاستقرار النسبي نوعا ما في قيمها، على عكس صكوك شهامة و صرح حيث أن الهدف الرئيسي وراء إنشائهما هو سد عجز موازنة الدولة و استخدامها كأداة لإدارة السيولة في (عمليات السوق المفتوحة)، كما يلاحظ أن هنالك تذبذب في معدل النمو من سنة لأخرى، أعلاها كانت في 2018 بمعدل 16%، إلا أنه سرعان ما بدأ في الانخفاض، و السبب الرئيسي وراء ذلك هو تداعيات الأزمة الصحية covid-19 التي ألفت بضلالها على العالم و منها على دولة السودان محل الدراسة. استحوذت صكوك شهامة على حصة الأسد في مجمل مبيعات الصكوك الإسلامية في السودان ما يقارب 80% من إجمالي المبيعات و تصدر بجدول زمني ثابت (أربعة إصدارات في العام)، فدولة السودان من خلال تركيزها على صكوك شهامة فهي تهدف بذلك لإبراز الدور التمويلي (تمويل عجز موازنة الدولة) أكثر منه دور تنموي (تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية في البلاد)، كما تهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي و معالجة الآثار السالبة الناتجة عن انخفاض مساهمة البترول في إيرادات الموازنة العامة للدولة و ميزان المدفوعات. و يلاحظ في فترة الدراسة تم تصفية صكوك شهاب و صكوك نور في 2014م، الهدف من إصدار شهاب هو تمويل البنى التحتية، و سبب التصفية راجع إلى أزمة شح في الأوراق النقدية في تلك الفترة خاصة بعد انفصال الشمال عن الجنوب. كما تم إصدار و تصفية شهادات بريق في 2018م بسبب التعقيدات الإدارية التي صاحبتهما كذا أزمة شح الأوراق النقدية في تلك الفترة.

و فيما يلي نبرز أهمية مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية و في تمويل العجز في موازنة الدولة.

2.3 الدور التنموي للصكوك الإسلامية في السودان:

تقوم الشركة بتنفيذ عمليات تمويل مشروعات التنمية حسب توجيهات وزارة المالية و الاقتصاد

الوطني و ذلك خصماً على موارد الإصدارات التي طرحت بعد معرفة نتيجة الطرح.

1.2.3 مساهمة الصكوك في تمويل مختلف القطاعات

الجدول رقم (02): يمثل توزيع موارد الصكوك (صرح) حسب أوجه الاستخدام.

الوحدة: ألف جنيه

سنوات	الصحة	التعليم	المياه	الزراعة	مشروعات إنتاجية	الري	متنوعات	بنيات أساسية	كهرباء
2012	35385.9	8831.6	675.4	2733.1	379	-	1492	23880	1718

-	-	-	-	89.6	69.3	116.8	858.8	5544.4	2013
-	-	-	6183.1	-	1591.2	-	-	812.9	2014
-	-	-	-	-	-	-	-	29175.4	2015
-	-	-	-	-	-	-	-	11641.7	2016
-	-	49	-	-	-	-	-	3407.5	2017
-	-	-	-	39811.9	-	-	-	68668.3	2018

المصدر: التقرير السنوي للشركة السودانية للخدمات المالية (سنوات مختلفة) نقلا عن مبارك عبد القادر محمد الهلالي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- تجربة السودان، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 9، العدد 01، جامعة النيلين، السودان، 2021، ص ص 90-89.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) دور صكوك (صرح) في تمويل مختلف القطاعات في الدولة، حيث تركزت بصفة أساسية في تمويل قطاع الصحة لماله من أهمية بالغة، كما يلاحظ أن هاته التمويلات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ذلك أن مبيعات شهادات صرح تميزت بالتذبذب مقارنة بصكوك شهامة التي تتميز بالثبات في إصدارتها (4مرات سنويا)، و ارتفاعها المستمر في قيمتها. كما تميزت تمويلات مختلف القطاعات بالتنوع حسب توجه السياسة العامة للدولة، فأحيانا تسعى لتطوير قطاع الصحة و أحيانا قطاع التعليم، و أخرى مشاريع إنتاجية، فتخصيص الموارد لقطاع معين يكون حسب الأولوية لذلك القطاع.

2.2.3 مساهمة الصكوك في تمويل مختلف المشاريع التنموية

الجدول رقم (03): أمثلة عن المشاريع التنموية المنفذة عن طريق الصكوك الإسلامية بالسودان

المشروع	القطاع
- مشروع البيوت المحمية بولاية القضارف، و تمويل الحاصدات الزراعية، توفير آليات و مدخلات إنتاج زراعية، تمويل البنيات الأساسية، كهربية و تجميع مشاريع النيل الأبيض(الملاحة)، تأهيل الحجر البيطري، تركيب محالج مشروع الرهد الزراعي، تأهيل طلمبات هيئة السوكي الزراعية	- الزراعة
- محطة المياه بمطار الخرطوم، مشروع سد مروى، المشاريع المصاحبة لمشروع سد مروى(مدينة السد)، محطات مياه بولاية الجزيرة، مشروع الحفائر بالبطانة، حفر و تركيب مئات الآبار و بناء السدود.	- الخدمات: - المياه
- تمويل بعض الأجهزة في إطار توطين العلاج بالداخل، تأهيل و إعادة تأهيل مستشفى سوبا الجامعي، إنشاء مراكز صحية متخصصة، دعم مرتكز غسيل الكلى	- صحة

<p>مشروع تأمين الكتاب المدرسي، مدرسة قلسا القرآنية، إنشاء مشاريع إسكان الطلاب في الولايات المختلفة، توفير معمل للكليات (أجهزة كمبيوتر، انترنت)، - تشييد شبكة كهرباء هيا، تشييد صوامع غلال و بنايات تحتية، دعم السكة الحديدية و النقل النهري، تشييد طريق كترانج-الجنيد، تشييد الطرق الإسفلتية، تأمين أنظمة الطاقة الشمسية بالولايات المختلفة.</p>	<p>- تعليم - بنى تحتية</p>
--	--------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: _ الشام عبد الله عبد الله ، دور الصكوك الحكومية في تمويل الموازنة بالتركيز على تمويل التنمية، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الإسلامية، النسخة الخامسة 25-26 أبريل 2013، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية ص 7-8 ؛

- أسماء بلعما، تجربة السودان في مجال الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص ص 152، 153.

نلاحظ من الجدول رقم (03) الأهمية البالغة للصكوك الإسلامية، حيث أن من خلال مواردها تم تمويل قطاعات مختلفة تعجز الدولة بمفردها على تمويلها خاصة بعد أزمة انفصال الجنوب عن الشمال و نقص في الإيرادات و الجباية البترولية للدولة. كما نلاحظ التنوع في القطاعات من زراعة ، خدمات و بنى تحتية، حسب احتياج كل قطاع للتمويل و الإنفاق.

3.2.3 بعض مشاريع البنى التحتية الممولة عن طريق الصكوك الإسلامية:

- طريق السليم ناوا: هو طريق زراعي يبلغ طوله 30 كم، و بلغ حجم تكلفته 150 مليون جنيه سوداني، تم إنشاء الطريق ليقوم بربط مناطق الإنتاج بمناطق التسويق لتوفير الجهد و الوقت للمزارعين في نقل محاصيلهم.

- تأهيل سكة الحديد: تم تأهيل سكة الحديد عن طريق جزء من عائدات عدد من إصدارات الصكوك في السودان، و بلغ المبلغ المخصص لهذا المشروع 290.15 مليون جنيه، و تم استخدام هذا المبلغ في استيراد قاطرات و ألياف صوتية بالإضافة إلى تركيب فلنكات جديدة، و تعتبر سكة الحديد من أهم وسائل النقل التي يُعتمد عليها في نقل الصادرات و الواردات .

- تأهيل النقل النهري: تم تخصيص مبلغ قدره 37.59 مليون جنيه من عائدات الإصدارات في السودان لتأهيل النقل النهري و كانت عبارة عن آليات و معدات تشغيل.

- سد مروى: تم تخصيص مبلغ 30 مليون جنيه سوداني من عائدات إصدارات الصكوك لتشييد السد.

- مطار الخرطوم الدولي: تم تخصيص مبلغ 39.59 مليون جنيه من إصدارات الصكوك.

- **مشروعات ولاية سنار:** حيث بلغت تكلفة المشروع 4.46 مليون جنيه، كما تم تركيب طلبات مياه للولاية بتكلفة بلغت 7.6 مليون جنيه سوداني.

- **مركز القلب مدني:** و هو مركز صحي يدخل ضمن إطار البنية التحتية لقطاع الصحة، و بلغت تكلفة المشروع 4 مليون جنيه.

- **مشروعات وزارة التعليم العالي:** تضمنت تشيد داخلات للطلاب ن و كذا تمويل معدات التعليم حث بلغت إجمالي التكاليف 24 مليون جنيه. (زين و عثمان، 2016، صفحة 66)

3.3 الأثر الاجتماعي للصكوك الإسلامي السوداني:

كان للصكوك الإسلامية الأثر الاجتماعي الواضح في المجتمعات المحلية التي استهدفتها و من هذه

الآثار الاجتماعية نذكر:

- ساهمت الصكوك في توليد دخل إضافي لهذه لدولة المجتمعات و ذلك باستثمار الموارد المالية المحلية في تمويل هذه المشروعات.

- ساهمت الصكوك الإسلامية في تخفيض نسبة البطالة داخل هذه المجتمعات و ذلك بخلق فرص عمل لهم و تنشيط الأسواق المحلية.

- إن استعانة الحكومة بشركات محلية لتنفيذ المشروعات، أدى بمرور الوقت إلى تراكم الخبرات العملية لدى هذه الشركات و أصبحت قادرة على منافسة الشركات الأجنبية. (جبر و عباس، 2021، صفحة 155)

- ساهمت الصكوك الإسلامية في حشد الموارد و المدخرات المالية لدى الأفراد و المؤسسات و محاربة الاكتناز و الأموال المعطلة، و تنمية الوعي و الثقافة الاستثمارية لديهم.

- حققت الاستقرار للمجتمعات الريفية و ذلك بتوفير الخدمات الأساسية من حفر الآبار و بناء الوحدات الصحية و التعليمية.

4.3 مساهمة الصكوك في سد عجز ميزانية الدولة (الدور التمويلي)

الجدول رقم(04): يمثل تغطية إصدارات الصكوك الإسلامية للعجز في موازنة الدولة:وحدة: مليون جنيه

السنوات	الموازنة العامة	الأداء الفعلي لإصدارات صكوك شهامة	نسبة المساهمة %	الأداء الفعلي لإصدارات الصكوك صرح	نسبة المساهمة %	نسبة المساهمة %
2012	7.653 عجز	1886.3	24.64	501.2	6.54	31.19%
2013	6.456 عجز	738.7	11.44	495.7	7.68	19.12%
2014	4.425 عجز	1.611.6	36.42	173.1	3.91	40.33%

الدور التنموي و التمويل للصكوك الإسلامية- السودان أمودجا في الفترة 2012-2021.

2015	6.976	عجز	2611.2	37.43	50.3	0.72	38.15 %
2016	10.918	عجز	2109	19.31	206	1.89	21.20 %
2017	14.314	عجز	3276	22.88	163	1.14	24.02 %
2018	37.846	عجز	3011	7.95	206	0.55	8.50 %
2019	63.836	عجز	89	0.13	0	0	0.13 %
2020	198.204	عجز	3959	1.99	212	0.11	2.10 %
2021	72.808	عجز	6469	8.88	200	0.27	9.15 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي من 2012-2021.

و من الجدول أعلاه يتبين لنا انه بالرغم من الارتفاع المستمر و المتزايد للأداء الفعلي لإصدارات الصكوك الإسلامية في دولة السودان إلا أن الزيادة الملحوظة في عجز الموازنة العامة كان بوتيرة أكبر و السبب راجع للانخفاض في الإيرادات البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، حيث نلاحظ أن نسبة التغطية بدأت في الارتفاع ليكون مستوى التغطية الأكبر في 2014م، بنسبة تجاوزت 40 %، إلا أن هذه النسبة سرعان ما بدأت في الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها في 2019م، بنسبة 0.13 %، و السبب راجع لانخفاض الأداء الفعلي للصكوك في تلك المرحلة دون أن ننسى تداعيات الأزمة الصحية العالية covid-19 و التي ألفت بظلالها على العالم بصفة عامة و على السودان محل الدراسة، لكن سرعان ما بدأت النسبة ترتفع في سنتي 2020 و 2021م، بنسبتي 2.10 % و 9.15 %، و السبب راجع إلى ارتفاع مستوى الأداء الفعلي للصكوك و محاول من السلطات السودانية تدارك الوضع الاقتصادي المزري في البلاد. كما يلاحظ الارتفاع الحاد في 2020 للعجز في موازنة الدولة و السبب راجع إلى الفيضانات التاريخية في 2020 م في السودان، و التي أثرت على الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم في نفس السنة إلى 163.3 %. كما يلاحظ أن نسبة مساهمة صكوك شهامة في تمويل عجز موازنة الدولة أكبر من مساهمة صكوك صرح.

4. أثر التمويل بالصكوك الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي (GDB):

الجدول رقم (05): أثر التمويل بالصكوك على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للسودان

الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الأداء الفعلي لمبيعات الصكوك الإسلامية	نسبة المساهمة %
2012	243.412.8	16.636	6.83 %
2013	342.803.3	19.353	5.64 %
2014	471.295.45	20.979	4.45 %
2015	582.937.4	23.485	4.02 %

2016	677.568	25.519	3.76 %
2017	773.467.7	28.785	4.24 %
2018	1.317.968.7	33.573	2.54 %
2019	1.950.330.2	35.316	1.81 %
2020	4.727.134.7	37.840	0.80 %
2021	11.417.292.2	40.400	0.35 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي في الفترة من 2012-2021.

من خلال الجدول رقم (05) يلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع الأداء الفعلي لمبيعات الصكوك من سنة لأخرى إلا أن ذلك لم يكن بالقدر الكافي للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، أي على الدولة السعي نحو رفع إصداراتها من الصكوك الإسلامية بغية المساهمة أكثر في النمو الاقتصادية و منه في الناتج المحلي الإجمالي.

5. خاتمة:

من خلال ما تقدم عرضه يمكن أن نخلص إلى الدور التنموي و التمويلي للصكوك الإسلامية في السودان، نوجزها في النقاط التالية:

- تقدم دولة السودان باقة متنوعة من إصدارات الصكوك الإسلامية تتيح للمستثمرين اختيار خصائص الصك الذي يناسب متطلباتهم و احتياجاتهم.

- زيادة الإقبال على صكوك شهامة نسبة لقصر مدتها و ارتفاع عائد أرباحها و ضمانها من قبل بنك السودان المركزي.

- تصدر السودان صكوك شهامة بنسبة تتجاوز 80 % من مجمل إصداراتها الكلية للصكوك.

- للصكوك دور تمويلي لعجز الموازنة العامة لأكثر مما هو دور تنموي للمشاريع الاستثمارية و البنى التحتية

- تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل مختلف المشاريع التنموية في الدولة، كما خصصت حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل قطاعات مختلفة حسب احتياجات كل قطاع و حسب السياسة التنموية للدولة.

- ساهمت الصكوك إلى حد ما في تمويل عجز موازنة الدولة، إلا أن النسبة تضاءلت نوعاً ما و السبب راجع إلى الأزمة الصحية التي ألفت بضلالها على العالم ككل من جهة و من جهة الأخرى الأوضاع الاقتصادية و السياسية الصعبة التي تعيشها البلاد حالت دون تحقيق الهدف المنشود من إصدارها.

- فمن خلال مختلف المشاريع التنموية ساهمت الصكوك الإسلامية في خلق فرص عمل و التقليل من نسب البطالة في الدولة.

المراجع

مجلس الخدمات المالية. (2018). تقرير مجلس الخدمات المالية.

أحمد يونس. (1998). معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر المعاصر و الفكر الإسلامي. مجلة الإدارة العامة .

أدهم إبراهيم جلال الدين. (2014). الصكوك و الأسواق المالية الإسلامية . القاهرة: دار الجوهرة للنشر .

- اشرف محمد دوابه. (2009). الصكوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق. مصر: دار السلامة للطباعة و النشر.
- السعيد بريكة، و سناء مرابطي. (2017). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة ميلاف.
- جمال لعامرة. (1999). اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق. مركز البحوث و الدراسات الانسانية.
- حسين يوسف. (1999). عجز الموازنة و علاجه في الفقه الإسلامي. الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- حنان العمراوي. (8-9 ديسمبر، 2013). فعالية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، صفحة 03.
- حواس زروال. (ماي، 2014). كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. مؤتمردولي .
- حياة بن زراع، و منير خروف. (2019). الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية. مجلة الدراسات
- رحيم جبر، و تحاني عباس. (2021). تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الصكوك الإسلامية. مجلة كلية مدينة.
- زاهرة بن عامر. (2008). التصكيك و دوره في تطوير سوق مالية إسلامية. الأردن، جامعة اليرموك.
- زياد جلال الدماغ. (2012). الصكوك الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. الاردن: دار الثقافة.
- سفیان حلوفي. (2017). دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية. مجلة دراسات إقتصادية .
- سليمان ناصر، و ربيعة بن زايد. (ماي، 2014). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية .
- صبرينة كردودي. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي. الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد الحق العيفة. (2018). طبيعة الملك في هيكلية الصكوك الإسلامية. مجلة الإدارة و التنمية للبحوث (13).
- عبد الحميد خرايشة. (1992). نظرة الإسلام للديون الخارجية . ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد .
- عبد الستار أبو غدة. (2002). ضوابط الاستثمار بالصكوك. المملكة العربية السعودية: شركة التوفيق.
- عبد العزيز الخياط. (2004). إدارة العمليات المصرفية الإسلامية. عمان، الاردن: دار المتقدمة.
- عدي البابلي. (2009). المالية العامة و النظم الضريبية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- علي ميرة، و حامد بن حسن بن محمد. (2008). صكوك الإجارة. الرياض: دار الميمان للنشر و التوزيع.
- فتاح ابو بكر توفيق. (2015). استثمار الصكوك الإسلامية . الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- مجمع الفقه الإسلامي. (2009). قرار رقم 178(4/19) بشأن (التوريق). الشارقة.
- محمد تقي العثماني. (2010). الصكوك كأداة لإدارة السيولة. للندوة 20 للمجمع الفقه الإسلامي .
- محمد زين، و أحمد عثمان. (2016). الصكوك و دورها في تمويل مشاريع البنى التحتية. السودان.
- محمد سمحان، و موسى مبارك. (2009). محاسبة المصارف الإسلامية. الأردن: دار الميسرة للنشر و التوزيع .
- منذر قحف قحف/(1997). تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية. جدة: البنك الإسلامي للتنمية.
- نوال بن عمارة. (2011). الصكوك الإسلامية و دورها في تطوير السوق المالية الإسلامية. مجلة الباحث .
- هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي. (2010). المعايير الشرعية المعيار رقم 17. البحرين.
- وليد خالد الشايجي. (2005). المدخل إلى المالية العامة الإسلامية. عمان: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- يوسف راتب. (1999). عجز الموازنة و علاجه في الفقه الإسلامي. الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.